اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 11

9-15 مارس 2010

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

محمد بن راشد يأمر بصرف 26 مليون و364 ألف درهم مكافأة إضافية لملاك أرقام لوحات الأجرة في دبي

أمر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء بصفته حاكما لإمارة دبي بصرف 26 مليون و364 ألف درهم لأصحاب أرقام سيارات الأجرة الخاصة بالمواطنين المشغلة من قبل مؤسسة تاكسي دبي وشركات الامتياز، بهيئة الطرق والمواصلات، البالغ عددها 6591 لوحة. ستبدأ مؤسسة المواصلات العامة بتوزيع المكافأة على مستحقيها، بالإضافة إلى المبالغ المستحقة لهم سنوياً. توجه مطر الطاير رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لهيئة الطرق والمواصلات بالشكر للشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، على مكافأته لأصحاب وملاك أرقام سيارات الأجرة من ذوي الدخل المحدود لتمكينهم من مواجهة متطلبات الحياة وتوفير العيش الكريم لهم ولأسرهم. قال الطاير أن هذه المكافأة تعدّ واحدة من المبادرات الكريمة التي عودنا عليها الشيخ وهي ترجمة صادقة لحرصه على دعم ومتابعة أبناء شعبه وشؤونهم الاجتماعية وأوضاعهم المعيشية، لاسيما أصحاب الدخل المحدود وذلك لتوفير سبل العيش الكريم لكل فئات المجتمع وتجسيدا لمفهوم التكافل الاجتماعي السائد بين أفراده.

تعليق

النفقات الحكومية التحويلية Transfer Payment تتمثل هذه المجموعة من النفقات الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي، وذلك دون حصول الحكومة على أي مقابل نقدي أو عيني وبالتالي فهي لا تمثل عنصراً من عناصر الدخل القومي بالرغم من أنها تمثل دخلاً إضافياً لمن يحصل عليها دون مطالبة مستلمي تلك الدخول بتقديم أي نوع من السلع أو الخدمات في المقابل (معاشات الضمان الاجتماعي، إعانات البطالة...). تشمل هذه النفقات العامة الاجتماعية نوعين من الانفاق اما النوع الاول فيخصص لانتاج سلع و خدمات تستخدم في تحقيق اغراض اجتماعية، خاصة تكوين "راس المال الانساني".و يتمثل هذا النوع من الانفاق في تلك المتعلقة بالمرافق العامة الخاصة بالصحة و التعليم، و الثقافة، و السكان و المياه الصالحة للشرب....الخ. و اما النوع الثاني فيخصص لاعطاء اعانات اجتماعية، سواء عينية او نقدية،للطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرض، و الشيخوخة، و البطالة، وخفض نفقات المعيشة للاسر الكبيرة، و يسمى هذا النوع من الانفاق "بالتامين الاجتماعي". و يهدف النوع الاول من النفقات الاجتماعية، بالدرجة الاولى، الى تكوين ما يسمى" براس المال الانساني".و هذا النوع من الانفاق يؤدي، و بطريق مباشر الى زيادة الناتج القومي. و يؤثر النوع الثاني، التحويلات العينية او النقدية، على الانتاج بطريقة غير مباشرة، اما اثرها المباشر فيتم اساسا على اعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الاجتماعية سالفة الذكر، مما يؤدي الى رفع دخولها، و بالتالي الى زيادة استهلاكها، مما يؤثر على طلب الفعلي بالزيادة، و هذا بدوره يؤدي الى زيادة الانتاج عن طريق مبدا المضاعف. و يثور الجدل حول تاثيرها السلبي على الانتاج، و ذلك انها تؤدي، من ناحية تمويلها، الى اقتطاع جزء من دخول الاغنياء ، عن طريق الضرائب، لصالح الفقراء. مما يستتبع خفض الاستثمارات و بالتالي أحداث تأثير سلبي في الطاقة الإنتاجية القومية. هذا فضلا عن أنها قد تضعف الحافز الفردي على العمل و زيادة للإنتاجية. و بصفة عامة فان الإعانات النقدية يصعب تحديد آثارها. ذلك إن هذه الآثار تتوقف على المقارنة بين الاستخدامات التي كانت ستوجه اليها فعلا. و قد لا يتحقق الإعانات النقدية الهدف منها، نظرا لان المستفيدين قد يستخدمون هذه الأموال في أغراض مختلفة تماما.

المصدر: البيان

الدولية

ضغوط على البنك المركزي لتيسير السياسة النقدية: اقتصاد اليابان ينمو 3.8% دون المتوقع
صفحة 02 ◄

وزير: اضراب أطقم الطائرات يهدد مستقبل الخطوط البريطانية
صفحة 03 ◄

الاقليمية

عجز الميزانية في مصر يقفز الي 11.9 مليار دولار في 7 أشهر
صفحة 04 ◄

لبنان الأول عالمياً في نمو عدد السياح
صفحة 04◄

المحلية

488 مليار درهم قيمة التجارة الخارجية في دبي خلال 2009
صفحة 06 ◄

لا التزامات بشأن إعفاء الشركات الأجنبية من الضرائب .. تطبيق سياسة ضريبية يوفر مداخيل لتمويل التنمية
صفحة 06◄

المقال اليومي : السياسة المالية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي
صفحة 07 ◄

رئيس وزراء الصين يرفض الانتقادات الامريكية حول سعر صرف اليوان

رفض رئيس الحكومة الصينية وين جياباو الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة الى بكين والتي تقول إن الصين تتعمد الابقاء على قيمة عملتها منخفضة من اجل دعم صادراتها. وقال وين إن الحفاظ على استقرار العملة الصينية اليوان يعتبر "مساهمة مهمة" في تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة التي يمر بها. واضاف رئيس الحكومة الصينية الذي كان يتحدث عقب انفضاض جلسات مؤتمر الشعب العام التي انعقدت في قاعة الشعب الكبرى بالعاصمة الصينية بأن التأزم الذي شهدته مؤخرا علاقات بلاده مع الولايات المتحدة يجب ان تتحمل مسؤوليته واشنطن بسبب قرارها بيع الاسلحة الى تايوان وسماحها للزعيم الديني لبوذيي التبت الدلاي لاما بزيارة البيت الابيض واللقاء بالرئيس الامريكي. وقال وين للصحفيين يوم السبت: "لا اظن ان قيمة اليوان مخفضة عمدا. علاوة على ذلك، نحن نعارض ما درجت عليه بعض الدول من توجيه اصابع الاتهام الى الدول الاخرى او محاولة الضغط عليها لاجبارها على رفع اسعار عملاتها." يذكر ان اليوان (واسمه الرسمي رين مين بي، اي عملة الشعب) كان مربوطا بالدولار حتى عام 2005، عندما قررت الحكومة الصينية السماح لقيمته بالارتفاع بحوالي عشرين في المئة. الا ان الصينيين اعادوا ربط عملتهم بالدولار في عام 2008، بعد ان ادت الازمة الاقتصادية العالمية الى انخفاض الطلب على البضائع الصينية مما ادى الى اغلاق الكثير من المصانع في الصين.

المصدر: **Reuters :**

ضغوط على البنك المركزي لتيسير السياسة النقدية: اقتصاد اليابان ينمو 3.8% دون المتوقع

بلغ معدل النمو السنوي المعدل للاقتصاد الياباني خلال الربع الأخير من العام الماضي 3.8% متراجعا عن التقديرات الأولية التي بلغت 4.6% وذلك في ضوء اتجاه الشركات لخفض إنفاقها الرأس مالي واستثماراتها، حسبما أعلنت الحكومة اليابانية امس. وسجل مؤشر اتجاهات الأسعار قراءة سلبية قياسية مما يفرض ضغوطا جديدة على بنك اليابان المركزي للقيام بالمزيد من تيسير السياسة النقدية الأسبوع القادم. ويقول المحللون إنه في حين ستواصل قوة الصادرات إلى آسيا دعم النمو فإن الاقتصاد قد يتباطأ بفعل تخفيضات في مشاريع الأشغال العامة وتباطؤ في ناتج الصناعات التحويلية بعد مكاسب قوية في الآونة الأخيرة. وأظهرت بيانات أصدرها مجلس الوزراء امس نمو الاقتصاد 0.9 بالمئة في الربع الأخير أي أبطأ من قراءة مبدئية كانت عند 1.1 بالمئة ومن متوسط توقعات بلغ واحدا بالمئة، وذلك مع ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بدرجة أقل من التقديرات الأولية إلى جانب خصم المخزونات الخاصة من النمو. وعلى أساس سنوي نما اقتصاد اليابان 3.8 في المئة وهو معدل نمو أقل أيضا من القراءة الأولية التي بلغت 4.6 في المئة ومن متوسط توقعات السوق الذي بلغ 4.1 في المئة. وسجل مؤشر الاتجاهات العامة للأسعار سالب 2.8 في المئة وهي أكبر قراءة سلبية على الاطلاق في علامة على استمرار انكماش الأسعار بلا هوادة. وبالمقارنة كانت القراءة السابقة سالب ثلاثة بالمئة. وقالت مصادر إن بنك اليابان يميل إلى معاودة تيسير السياسة النقدية عندما يعقد اجتماعه التالي في 16 و17 مارس، لكن ثمة خلافا بين صناع السياسات السبعة في مجلس البنك بشأن كيفية تبرير خطوة كهذه. ويقول وزير المالية ناوتو كان إنه يأمل أن تفلت اليابان من انكماش الأسعار بنهاية العام الحالي، لكن الاقتصاديين يرون هذا مستحيلا نظرا لأن الاقتصاد لايزال يعاني من زيادة كبيرة في الطاقة الإنتاجية الفائضة.

تعليق

المقصود هما هو التدخل من خلال مايعرف بالسياسة النقدية التوسعية لوجود فجوة الانكماشية بسبب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD < AS). ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تحفيز وزيادة الطلب الكلي، أي يتم إتباع "السياسة النقدية التوسعية" (Expansionary Fiscal Policy) كما يلي:

1- عمليات السوق المفتوحة: وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية الشراء هذه ستؤدي إلى ارتفاع كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على زيادة القوة الشرائية للأفراد وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الأعمال، وبالتالي يرتفع حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي. 2- سعر الخصم: ويقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض وبكميات أكبر من البنك المركزي. وتقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع والقروض مما يعنى انخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة اقل من السابق)، وارتفاع حجم القروض (بسبب انخفاض تكلفة الإقراض). وتكون المحصلة النهائية أن يرتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعني ارتفاع الطلب الكلي وتستمر هذه العملية لحين ارتفاع الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي. 3- الاحتياطي القانوني: يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني، مما يعني انخفاض قدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان (تذكر قانون مضاعف النقود). ونتيجة ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والاتفاق الاستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

المصدر: **Reuters :**

وزير: اضراب أطقم الطائرات يهدد مستقبل الخطوط البريطانية

دعا وزير النقل البريطاني أندرو ادونيس أطقم الطائرت بشركة الخطوط الجوية البريطانية الى الغاء اضرابهم المزمع هذا الشهر قائلا انه يهدد وجود الشركة. ومن المقرر أن تضرب أطقم الطائرة سبعة أيام هذا الشهر بعد انهيار محادثات بين الشركة والنقابات بشأن تغيير ممارسات العمل. وسألته هيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي) ان كان الاضراب يضع مستقبل الشركة في خطر فقال أدونيس "نعم أعتقد ذلك .. مخاطر هذا الاضراب كبيرة للغاية. "لا تتمثل في الضرر الذي ستسببه للركاب والازعاج الذي ستحدثه فحسب بل أيضا في التهديد الذي تشكله لواحدة من كبرى شركاتنا." وقال ان الاضراب المقرر "سيهدد وجود الخطوط الجوية البريطانية." وقالت نقابة يونايت ان اعضاءها سيضربون ثلاثة ايام اعتبارا من 20 مارس وأربعة ايام ابتداء من 27 من الشهر نفسه في حين سحبت الخطوط البريطانية عرضا رسميا قدمته لاطقم الطائرات يوم الخميس قائلة انه كان مشروطا بعدم تحديد يونايت لمواعيد الاضراب. وقال أدونيس ان الاضراب سيضر الاقتصاد بشدة وسيهدد الوظائف الخاصة بأعضاء النقابة. ومضى يقول "ينبغي (على النقابة) أن تلغي الاضراب. ينبغي أن تعود الى المفاوضات مع الخطوط البريطانية مرة أخرى. لقد اقتربت بشدة من التوصل لاتفاق الاسبوع الماضي .. اقتربت لدرجة أنني اعتقدت أنها ستواصل هذه المفاوضات بطريقة بناءة يمكن معها الدعوة لالغاء هذا الاضراب

تعليق

من الجدير بالذكر انة على الرغم مما يشهده قطاع النقل الجوي من تطور على المستوى التكنولوجي والترفيهي، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تتسبب بين الحين والآخر في تكبد هذا القطاع الحيوي خسائر فادحة، ولم تكن الأزمة المالية وحدها هي المعوق الوحيد إذ إن هناك عوامل أخرى تمثلت في الاضرابات التي يقوم بها موظفو شركات الطيران سواء على مستوى الطيارين أو العمال، ومن كبرى الشركات التي تعرضت لهذه الازمة مؤخرا شركة «لوفتهانزا» الالمانية، حيث قام ملاحو هذه الشركة بتنفيذ اضراب ، حيث قرر قرابة 4 آلاف طيار التوقف عن العمل بعد ان صوتوا باغلبية ساحقة لصالح تنفيذ الاضراب، ويهدد النزاع بتصعيد واحدة من أعنف النزاعات العمالية في تاريخ ألمانيا الحديث. وتنظر، لوفتهانزا، أكبر شركات الطيران في أوروبا . وكانت الشركة الألمانية -التي تعتبر من بين أكبر ثلاث شركات في أوروبا- قد قدرت أن يتسبب لها إضراب الطيارين في خسائر تصل إلى مائة مليون يورو (136 مليون دولار).

المصدر: **BBCArabic :**

ارتفاع ايرادات الضرائب الصينية في يناير وفبراير 32.9% على أساس سنوي

قالت وزارة المالية الصينية ان الايرادات الضريبية للصين ارتفعت 32.9 في المئة في أول شهرين من عام 2010 مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بفضل تحسن الاقتصاد بالاضافة الى قاعدة منخفضة للمقارنة. ورغم ان الوتيرة ابطأ من النمو في ديسمبر كانون الاول والذي بلغ 55.8 في المئة فانها لا تزال أسرع كثيرا من النمو المستهدف للايرادات للعام بأكمله وهو ثمانية في المئة. وذكرت الوزارة في بيان على موقعها على الانترنت ان قاعدة المقارنة المحدودة ستتلاشى في مايو أيار لذلك يرجح ان يكون نمو الايرادات الضريبية قويا في النصف الاول من العام قبل ان يتباطأ في النصف الثاني. وقالت الوزارة ان اجمالي الايرادات في أول شهرين من العام بلغ 1.36 تريليون يوان (199.3 مليار دولار). (الدولار يساوي 6.825 يوان)

المصدر: **Reuters :**

عجز الميزانية في مصر يقفز الي 11.9 مليار دولار في 7 أشهر

في تقرير لوزارة المالية ان العجز في ميزانية الحكومة قفز الي 65 مليار جنيه مصري (11.88 مليار دولار) في الاشهر السبعة الاولى من السنة المالية 2009- 2010 من 39 مليار جنيه في الفترة نفسها من السنة السابقة. واضاف التقرير ان الرقم يمثل 5.5 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي لمصر. وتبدأ السنة المالية في مصر في الاول من يوليو تموز. ونقلت الوكالة عن التقرير قوله ان ارتفاع عجز الميزانية هو "انعكاس لاثر تباطؤ النشاط الاقتصادي المحلي وتداعيات الازمة المالية العالمية على المالية العامة للدولة." وتراجع الانفاق العام 6.2 بالمئة في الفترة من يوليو تموز الي يناير كانون الثاني الي 173.8 مليار جنيه من 185.3 مليار في الفترة المماثلة من السنة السابقة. وهبطت الايرادات العامة بنسبة 26.2 بالمئة الي 108.6 مليار جنيه من 147.1 مليار جنيه. وقال تقرير لوزارة المالية الشهر الماضي ان عجز الميزانية في الاشهر الستة الاخيرة من 2009 بلغ 57.5 مليار جنيه. وفي يناير قال مجلس الوزراء المصري انه يعتزم أن يقدم الى البرلمان حزمة حوافز اقتصادية جديدة بقيمة 11.2 مليار جنيه. وستكون الثالثة التي تتبناها مصر منذ اندلاع الازمة المالية العالمية بعد حزمة أولى بقيمة 15 مليار جنيه ووفق عليها في اكتوبر تشرين الاول 20089 وحزمة ثانية قيمتها مليارات جنيه اضيفت الي ميزانية 2010-2009

تعليق

يرى الاقتصاديون فى مصر ان ارتفاع مستويات العجز كانت متوقعة، إلا أنها أصبحت غير قابلة للإحتواء، وتخطت الحدود الآمنة، حيث وصل االدين الداخلي إلى 761 مليار جنيه في سبتمبر الماضي. من المتوقع أن يصل الدين الداخلي إلى 850 مليار جنيه في يونيو القادم، وهي مستويات يصعب السيطرة عليها، وتدفع معدلات التضخم للارتفاع رغم المستويات المرتفعة لها مقارنة بالدول الأخرى. ويدور مستوى التضخم في مصر عند 13%، فيما يعد التضخم سلبياً في أمريكا والصين وفي الاتحاد الأوروبي لا يتجاوز 0.3%. وتسائل العديد حول الأسباب التي تدفع الحكومة لدعم الطامقة التي تحصل عليها مصانع الاسمنت والحديد على الرغم من أن تكلفة إنتاج الاسمنت في مصر أقل من التكلفة العالمية بكثير. و يرون انة بإمكان الحكومة زيادة مواردها من خلال رفع الدعم المقدم للشركات المنتجة للاسمنت والاسمدة، وتحصيل الضرائب من الأغنياء وإعادة النظر في أسعار الغاز التي يتم تصديره للخارج وهو ما يوفر 15 مليار جنيه.

المصدر: **Reuters :**

لبنان الأول عالمياً في نمو عدد السياح

أعلنت منظمة السياحة العالمية أن واردات لبنان من السياحة بلغت 2 .7 مليار دولار في عام ،2008 مسجلا زيادة قدرها 6 .31% مقارنة بالعام 2007. ووفقا للأرقام الاولية من المنظمة العالمية للسياحة، سجل لبنان أعلى نمو في العالم من حيث عدد الزائرين في عام ،2009 إذ زاد عدد السياح العام الماضي بنسبة 39 % مقارنة بعام ،2008 في الوقت الذي حصل انكماش بنسبة 3 .4 % على الصعيد العالمي، 4 .5 % في الدول المتقدمة، 3 % في الدول الناشئة. إقليميا، اشار تقرير المنظمة الى إن عدد السياح انخفض بنسبة 6 .5 % في منطقة الشرق الأوسط، مقارنة بارتفاع نسبته 9 .2 % في شمال إفريقيا . وبينما زادت نسبة السياحة العام الماضي 1 .5 في المائة في إفريقيا، انخفضت على التوالي بنسبة 6 .5 % في أوروبا و1 .5 % في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، و9 .1 % في آسيا والمحيط الهادئ . ووفقا للتقرير، احتل لبنان مركز الصدارة على الصعيد العالمي متقدما على كينيا التي تقدمت نسبة عدد سياحها 8 .36 % في عام ،2009 وفانواتو (6 .29 %)، وميانمار (+8 .17 %) وتايوان (3 .14 %) . إقليميا، حلت سوريا في المرتبة الثانية وراء لبنان، مع زيادة بنسبة 4 .10% في عدد السياح . وتلتها المغرب (7%) والبحرين (3 .4%)، وكذلك تركيا والأردن، وجاء تعادل في الترتيب، مع زيادة بنسبة 6 .1% في عدد السياح .

المصدر: **الخليج :**

3.5 مليارات درهم فائض الموازنة المجمعة للدولة في 2009

سجلت الموازنة المجمعة للدولة فائضا خلال العام 2009 بلغ 3.5 مليارات درهم وذلك رغم الازمة المالية العالمية وتراجع اسعار النفط عالميا ليتواصل تحقيق الفائض للعام الخامس على التوالي بعد ان كان يتم تسجيل عجز على مدى نحو 15 عاما حيث كانت الموازنة المجمعة للدولة قد سجلت فائضا بلغ 197 مليار درهم نتيجة الارتفاع الكبير في اسعار النفط عام 2008. وارتفع اجمالي النفقات العامة بالحساب المالي الحكومي الموحد للدولة خلال العام الماضي إلى 289 مليار درهم مقابل نحو 254 مليار درهم في عام 2009 بنمو مقداره 35 مليار درهم ونسبته 13.78%. في حين بلغ اجمالي الايرادات العامة بالحساب المالي الحكومي الموحد للدولة 6، 292 مليار درهم في عام 2009 مقابل 3، 450 مليار درهم في عام 2008 بانخفاض مقداره 157.7 مليار درهم ونسبته 35.02% وذلك وفقاً للارقام الاولية. وارجع تقرير حديث لصندوق النقد العربي حصل (البيان الاقتصادي) على نسخة منه هذا الانخفاض في الايرادات العامة الى تراجع حصيلة الايرادات النفطية التي بلغت 5، 217 مليار درهم خلال العام الماضي مقابل 362 مليار درهم خلال عام 2008. وكانت احصاءات للمصرف المركزي قد اظهرت ان النفقات العامة بالحساب المالي الحكومي الموحد للدولة سجلت معدل نمو سنوي بلغ 12.35% وبارتفاع اجمالي خلال عشر سنوات بلغ 88.26 مليار درهم فيما سجلت الايرادات العامة معدل نمو سنوي بلغ 43.6% بارتفاع اجمالي خلال خلال الفترة نفسها بلغ 186.04 مليار درهم.

تعليق

من الجدير بالذكر ان مجلس الوزراء قد اعتمد الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية 2010 بايرادات ومصروفات تقديرية بلغت 43.62 مليار درهم من دون عجز للسنة السادسة على التوالي . وذكر مجلس الوزراء في بيان صادر عنه أن الميزانية التي تعد الاضخم في تاريخ الدولة ركزت على قطاع التعليم الذي استحوذ على 5 .22% من إجمالي الميزانية بقيمة 8 .9 مليار درهم . كما تم تخصيص 17.5% من الميزانية الاتحادية لبرامج ومشروعات البنية الأساسية للدولة ما يعادل 7.6 مليار درهم . وتعكس الميزانية نجاح الحكومة في تنمية وتنويع الموارد الذاتية للوزارات والهيئات الاتحادية والتي يتوقع أن تحقق في عام 2010 إيرادات قياسية تبلغ 25.8 مليار درهم في حين لم تتجاوز سبعة مليارات درهم في عام 1999 .

المصدر: **البيان**

488 مليار درهم قيمة التجارة الخارجية في دبي خلال 2009

إجمالي قيمة التجارة الخارجية المباشرة في إمارة دبي خلال عام 2009 نحو 488,5 مليار درهم، استحوذت أنشطة إعادة التصدير على نحو 24% منها، مقابل 10% للصادرات و66% للواردات، بحسب إحصاءات مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في دبي. وبلغت قيمة عمليات إعادة التصدير في الإمارة نحو 117,5 مليار درهم، حيث شهد الربع الأخير نمواً في عمليات إعادة التصدير ليصل إلى نحو 30,6 مليار درهم بإجمالي أوزان للبضائع تجاوز 1,6 مليون طن. وبلغت قيمة الواردات في دبي خلال العام الماضي نحو 318,5 مليار درهم، حيث سجل الربع الأخير من العام الماضي أعلى معدل استيراد على مدار العام، حيث بلغت قيمة الواردات نحو 83,4 مليار درهم بإجمالي أوزان بضائع بنحو 7,2 مليون طن، مقابل واردات بلغت قيمتها 78,2 مليار درهم خلال الربع الثالث. وأوضحت البيانات أن الربع الثاني من عام 2009 سجل أقل معدل لعمليات الاستيراد خلال العام مسجلاً واردات بقيمة 76 مليار دهم مقابل وبإجمالي أوزان للبضائع بلغ 8,2 مليون طن مقابل واردات بلغت قيمتها 79,6 مليار درهم خلال الربع الأول. وبينت الإحصاءات استمرار التحسن التدريجي لعمليات التصدير، حيث بلغت 12.8 مليار درهم خلال الربع الثالث من العام الماضي بإجمالي حجم أوزان بضائع بلغ 1,4 مليون طن إلى أن بلغت عمليات التصدير ذروتها خلال الربع الأخير من العام الماضي مسجلة 15,7 مليار درهم وبإجمالي أوزان بلغ 1,7 مليون طن. وقال مدير عام جمارك دبي إن تحسن حركة التصدير وإعادة التصدير خلال النصف الثاني من العام الماضي ووصولها إلى معدل قياسي في الربع الأخير يؤشر إلى حركة التجارة الخارجية المباشرة اتخذت منحنى تصاعدياً مدفوعة ببوادر تعافي الأسواق العالمية. وعلى صعيد متصل، أظهرت إحصاءات سابقة للهيئة الاتحادية للجمارك أن إجمالي قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات خلال العام الماضي بلغ نحو 663 مليار درهم، منها 449,2 مليار درهم قيمة الواردات، و66 مليار درهم قيمة الصادرات، و147,8 مليار درهم قيمة إعادة التصدير.

المصدر: **الاتحاد**

مصرف الإمارات الصناعي يتوقع نمو اقتصاد الدولة 5٪ العام الحالي

توقع مصرف الإمارات الصناعي أن يحقق اقتصاد الدولة نموا بنسبة تتراوح بين 4 الى 5٪ العام الحالي، بالاستناد الى الأرضية التي حققها الاقتصاد الوطني في مجال تنويع مصادر الدخل ونمو القطاعات غير النفطية وأهمها قطاع الصناعات التحويلية الذي يعتبر من أكثر القطاعات استقراراً وأقلها تأثراً بالأزمة المالية العالمية. وبلغت قيمة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي 119.2 مليار درهم (32.5 مليار دولار) في عام 2009 تشكل 12.7٪ تقريباً من ناتج دولة الإمارات، بحسب دراسة صادرة حديثا عن المصرف.وأوضحت الدراسة أنه نظراً لبدء تعافي الاقتصاد العالمي وتجاوز الاقتصاد المحلي لتداعيات الأزمة، فإنه يتوقع أيضاً أن ترتفع أسعار النفط في العام الحالي 2010 نتيجة لارتفاع الطلب العالمي الناجم عن عودة النمو للاقتصادات العالمية، وبالأخص الاقتصادات الناشئة، مما يمهد لعودة الانتعاش لاقتصاد الدولة والاقتصادات الخليجية بشكل عام. وقدرت الدراسة أن عام 2010 سيشكل انطلاقة جديدة للاقتصاد المحلي تتيح له تجذير التحول الهيكلي الخاص بتنويع مصادر الدخل من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وبالأخص قطاع الصناعات التحويلية والذي يتوقع أن يشهد نمواً ملحوظاً مع دخول بعض المشاريع الكبيرة حيز الإنتاج، وبالأخص مصنع الإمارات للألمنيوم "ايمال" والتوسعات المرتقبة في مصانع البتروكيماويات في العام الجاري. وأشار المصرف في دراسته إلى أن ذلك يؤكد على أهمية العمل على دعم الاستثمارات الصناعية والتي تساهم في إيجاد توازن بين القطاعات غير النفطية وتؤدي إلى زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الاجمالي للدولة.

تعليق

تشير البيانات المتوفرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدولة نما بنسبة 368٪ من عام 1999 إلى عام 2009 ليصل إلى 942 مليار درهم (256.5 مليار دولار)، مقابل 201 مليار درهم (54.7 مليار دولار) في عام 1999 وبمعدل نمو سنوي كبير يفوق تلك المعدلات التي حققتها الاقتصادات الناشئة سريعة النمو في العقد الماضي. وعلى الرغم من تذبذب مساهمة القطاع النفطي والناجم عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أن القطاعات غير النفطية الرئيسية ظلت متماسكة، وبالأخص قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التجارة الخارجية والنقل.ونتيجة لذلك حققت القطاعات الاقتصادية غير النفطية نسبة نمو مرتفعة طوال السنوات العشر الماضية لتصل قيمة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للدولة إلى 621.7 مليار درهم (169.3 مليار دولار) في العام الماضي، مقابل 151 مليار درهم (41.1 مليار دولار) في عام 1999، حيث شكلت مساهمة القطاعات غير النفطية 66٪ من إجمالي حجم الناتج في عام 2009.وأشارت الدراسة إلى توقعات المصرف السابقة في تحليله للأوضاع الاقتصادية في الدولة بداية عام 2009، مشيرة الى أن معظم القطاعات غير النفطية بدأت باستعادة عافيتها مع منتصف العام الماضي لتحقق نتائج ايجابية في النصف الثاني من نفس العام.

المصدر: **الاتحاد**

لا التزامات بشأن إعفاء الشركات الأجنبية من الضرائب .. تطبيق سياسة ضريبية يوفر مداخيل لتمويل التنمية

اكدت وزارة التجارة الخارجية ان الامارات لم تقدم اي التزامات في اطار منظمة التجارة العالمية بشأن اعفاء الشركات الاجنبية من الضرائب. وان الدولة قد احتفظت بحقها في فرض ضرائب على الدخل على الشركات الاجنبية العاملة في مجال تجارة الخدمات دون الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية في فرض هذه الضرائب. اي عدم التزامها بالمساواة بين الشركات الوطنية والاجنبية في تحمل العبء الضريبي. وأشارت الوزارة في كتاب اصدرته تحت عنوان (الامارات ومنظمة التجارة العالمية) الى انه يتم اعفاء المستثمر الاجنبي حاليا من ضريبة الدخل في جميع المناطق الحرة وخارج المناطق الحرة باستثناء فروع البنوك الاجنبية العاملة في السوق المحلي التي تخضع لنسبة 20%.ولفتت الى انه في حال ما اذا قررت الدولة تطبيق سياسة ضريبية على نشاطات الشركات الاجنبية اسوة بما هو معمول به في العديد من الدول الاعضاء في المنظمة فإن هذا سيخولها اداة قيمة توفر لها مداخيل مهمة تستعين بها في تمويل برامجها التنموية الكبيرة.

تعليق

تميز اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة بأنه لم يتأثر بدرجة كبيرة من انضام الدولة فى العام 1996م لمنظمة التجارة العالمية لأن الدولة تبنت منذ نشأتها قبل ثلاثة عقود سياسة الاقتصاد الحر مما مكنها من استيعاب محاور و قواعد منظمة التجارة العالمية، مثال التعرفة الجمركية في الإمارات فهي من أقل النسب عالمياً، و لا يوجد أي نوع من أنواع الدعم المحظور في القطاع الصناعي و إن وجد في القطاع الزراعي فقد شرعت الدولة بتخفيضه بنسبة 24% في سبيل التهيئة لحرية المنافسة رغم أن قطاع الزراعة في الدول الغربية لازال يحظى بدعم مباشر في تلك الدول و يتوقع أن يكون لإلغائه الأثر الايجابي على قطاع الزراعة في الدول النامية بعد التزام الدول الغربية بحرية المنافسة و حركة السلع التي تدعو لها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بهدف رفع مستوى معيشة الدول المتعاقدة و تحقيق مستويات التشغيل الكامل و الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية و التوسع في المبادلات السلعية و تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال و زيادة الاستثمارات العالمية.

المصدر: **البيان**

انخفاض وفيات حوادث السير في دبي من 21 وفاة لكل 100 ألف من السكان في 2005 إلى 12.7 وفاة

أكد مطر الطاير رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لهيئة الطرق والمواصلات، أن موضوع الوعي والسلامة المرورية تعد أحد أهم مرتكزات عمل الهيئة، وقد تضمنته رؤية الهيئة التي قدمت مبدأ الأمن على مبدأ السهولة، فكانت رؤيتها: "تنقل آمن وسهل للجميع". وقال الطاير: "قامت الهيئة بإجراء الدراسات اللازمة لوضع إستراتيجية متكاملة للسلامة المرورية والتي من المتوقع أن تقوم بخفض معدل وفيات الحوادث إلى مستويات مماثلة لأفضل المدن العالمية بحلول العام 2015". وأكد مطر الطاير أن التعاون والتنسيق المتميز بين هيئة الطرق والمواصلات ووزارة الداخلية والقيادة العامة لشرطة دبي ومعاهد تدريب وقيادة المركبات، أثمر خفضا في معدل وفيات حوادث السير في إمارة دبي من 21 وفاة لكل 100 ألف من السكان في 2005 إلى قرابة 12.7 وفاة لكل 100 ألف من السكان في 2009، أي أن نسبة التحسن بلغت قرابة 40% وهذا انجاز متميز حسب معايير السلامة العالمية.

تعليق

بلغ عدد ضحايا حوادث الطرق في العالم خلال العقود الأخيرة أكبر من مجموع قتلى وجرحى الحروب في تلك الفترة. وبالرغم من عدم التبليغ عن كثير من حوادث المرور في الدول ، فإن عدد ضحايا حوادث الطرق يبلغ نصف مليون سنوياً، بينما يزيد عدد الجرحى عن 15 مليوناً تقريباً. وتقدر التكلفة الاقتصادية السنوية لحوادث الطرق بنسبة تتراوح بين 1-3 %من الناتج الوطني الإجمالي. وتبدي الدول المتقدمة صناعياً اهتماماً كبيراً بهذه الحوادث، بينما معظم الدول ليس لديها استجابات مناسبة لآثار حوادث الطرق .

المصدر: **الامارات الاقتصادى**

السياسة المالية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي

اولا مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة منها رفع معدلات النمو الاقتصادى و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزع الدخول و الثروات.
بمعنى اخر يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها العامة و التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل و الإنتاج و التوظيف أي تنمية و استقرار الاقتصاد الوطني و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة.

ثانيا مصادر الاختلال الاقتصادى

بالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الاسباب 1- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛ 2- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

ثالثا السياسة المالية و تحقيق الاستقرار الاقتصادى

تعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي: أ- أدوات السياسة المالية: من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية؛ ب- أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا.

أ-عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(البطالة):.

تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية. أما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقي،إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية(التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات.....الخ. أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار ، أي أنّ هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.
كما تستخدم الإيرادات العامة(تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الشرائح الأول من الدخل . وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج. ولابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ب-زيادة مستوى الطلب الكلي(التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض

في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أنّ هناك فائض طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي

امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين ، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العام.

1-زيادة الضرائب

هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي.

ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها على انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع. فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على درجة مرونة الطلب السعرية لهذه السلع.

2- تخفيض النفقات العامة

إنّ عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور....الخ، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة. ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحدّ من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة .